«الستاغ»: لن نرفع في سعر الكهرباء ونطالب بالتخلي عن معلوم التلفزة

مصادر من وزارة التجارة تؤكد:

المضاربات والسوق العالمية وراء «اشتعال» الأسعار في تونس

تونس ـ الصريح

تقدمت الشركة التونسية للكهرباء والغاز«ستاغ» بطلب لسلطة الإشراف التي تتبعها للتخلي عن دور الوسيط في استخلاص الأداء الموظف لفائدة الإذاعة والتلفزة عبر فواتير استهلاك الكهرباء والغاز الذي يساهم في تضخيمها وتسبب في خلق نوع من الامتعاض لدى المستهلكين خاصة وان فواتير استهلاك الكهرباء والغاز تتضمن أيضا اداءات أخرى شبيهة مثل الأداء على القيمة المضافة وأداء بلدي إضافي بحيث تود الشركة أن يقتصر مضمون الفواتير على استهلاك الكهرباء والغاز حتى تكون قاعدة التعامل أكثر وضوحا.

ففي اللقاء الإعلامي الدوري للمصالح الحكومية الملتئم أمس بمقر الوزارة الأولى بقصر الحكومة بالقصبة ابرز السيد محمد عمار مدير التوزيع بالشركة التونسية للكهرباء والغاز أن أسعار الكهرباء والغاز للعموم لم تسجل أي تعديل جديد منذ شهر جوان 2010، معللا الارتفاع المسجل في قيمة الفواتير في المدة الأخيرة التي تلت الثورة بالارتفاع في استهلاك الكهرباء والغاز لدى العائلات والأسر التونسية بالأساس وهو مؤشر تقدم كبير ناهيك أن نسبة الارتباط بشبكة الكهرباء في تونس تبلغ 99 ونصف بالمائة وتكاد تصل إلى 100 بالمائة باستثناء 13 ألف عائلة معروفة جيدا من مصالح الشركة ويصعب ربطها لأسباب مالية نظرا لنشأت المساكن التي تقيم بها وبعدها عن العمران. فقد تضاعف استهلاك الكهرباء والغاز في تونس في العشرية الأخيرة في حين تبلغ كميات الكهرباء المستهلكة سنويا لغرض التدفئة والتكييف 500 ميقاواط وتعادل إنتاج محطة توليد كهربائية بهذه الطاقة. كما أن الأوضاع الاستثنائية التي رافقت الثورة حالت دون قيام أعوان الشركة بمهامهم بصورة منتظمة في ما يتعلق برفع أرقام العدادات وتوزيع الفواتير مما أدى إلى تراكم المبالغ المطلوبة وقال إن فواتير حوالي 67 بالمائة من العائلات هي دون 50 دينار مع العلم وان الفاتورة الواحدة تغطي استهلاك شهرين متتاليين بينما يوجد مستهلكون تفوق قيمة فواتيرهم 100 و 200 دينار ويمثلون حوالي 10 بالمائة من جملة 3 ملايين حريف المرتبطين بشبكة الشركة

لكن استهلاك الكهرباء والغاز في مستوى المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصناعية والسياحية لم يسجل أي ارتفاع بما يدل بان الانتعاش الاقتصادي لم ينطلق بعد. وأفاد السيد محمد عمار أن 30 بالمائة من الحرفاء من كافة الأصناف لم يسددوا فواتيرهم وتبلغ قيمتها الجملية 250 مليون دينار. وأعرب عن يقينه بأنهم سيلبون صوت الواجب حالما يستطيعون لأن الشركة تواجه ستويا مستلزمات على صعيد الاستثمار تبلغ 700 مليون دينار قصد إنشاء محطات توليد جديدة وتلبية الطلبات المتزايدة وقد دخلت محطة غنوش بقابس طور الاستغلال ويتواصل انجاز ثلاثة محطات أخرى. كما تساهم شركة الكهرباء والغاز في النهوض بالتشغيل وقد انتدبت بعد الثورة 1300 عونا ومن المنتظر أن يدعم عدد أعوانها في الفترة القادمة ليرتفع من 9500 حاليا الى 14 ألف عونا.

المضاربات والسوق العالمية وراء ارتفاع الأسعار في تونس

كما كان للسيد فتحي الفضلي مدير الأبحاث الاقتصادية بوزارة التجارة والسياحة مساهمة في هذا الاتجاه لتفسير جوانب من ظاهرة ارتفاع أسعار بعض المواد والمنتوجات الاستهلاكية في تونس التي تشغل بال المواطنين والرأي العام على غرار مادة الاسمنت فأرجع أسباب ما يشهده السوق من اضطراب ومضاربات في التزويد بهذه المادة إلى تقلص العرض وارتفاع الطلب جراء تفاقم البناء الفوضوي في سائر جهات البلاد حيث ارتفع الطلب من مادة الاسمنت بنسبة 20 بالمائة (عشرين بالمائة) في الفترة الأخيرة بينما لا تتجاوز هذه النسبة في العادة اثنين بالمائة. كما شهد تزويد السوق اضطرابات في بعض المواد الأخرى كلحم الدجاج نتيجة تقلص الإنتاج الذي هبط إلى اقل من 7 ألف طن مقابل 8 ألف طن في العادة فارتفعت الأسعار وينتظر أن يحصل توازن بدأية من شهر رمضان حيث ينتظر أن يستعيد الإنتاج مستواه العادي أي 8 ألف طن. كما أن الموسم الفلاحي من حيث إنتاج الخضر والغلال يعتبر طيبا في الجملة هذه السنة. وقد اتسمت الفترة الأخيرة بتزويد السوق بكل المنتوجات الاستهلاكية في ظروف عادية وبالتوازي مع تحسن الوضع الأمني

أعدت وزارة التجارة والسياحة برنامجا لتعزيز عمليات المراقبة وتأمين سير النشاط التجاري في أحسن الظروف. وأكد السيد فتحي الفضلي الدور المحوري الموكول للمواطن وللمستهلك للتصدي للمضاربات وعمليات الاحتكار من خلال ترشيد الاستهلاك وممارسة الحقوق التي يكفلها له القانون والتزود من مسالك التوزيع المنظمة للقضاء على الانتصاب الفوضوي ومسالك التوزيع الفوضوية بصفة عامة ولاسيما أن المنتوجات التي تعرضها هي منتوجات تفتقر إلى أدنى مواصفات السلامة والجودة.

وبين أن الارتفاع الكبير الذي شهدته الأسعار في الأسواق العالمية كان له انعكاساته على ارتفاع الأسعار في تونس على غرار ارتفاع أسعار الماء المعدني المعلب في القوارير البلاستيكية الذي جاء نتيجة لارتفاع أسعار المواد البلاستيكية في الأسواق العالمية

وشارك في هذا اللقاء السيد عادل الزرمديني من ديوان وزير الشباب والرياضة فاستعرض المجهود الذي تقوم به الوزارة للمساهمة في النهوض بتشغيل أصحاب الشهادات العليا في اختصاص الرياضة والتربية البدنية المتخرجين من المؤسسات التعليمية المختصة في الرياضة والتربية البدنية. فقد قامت الوزارة بانتداب 1600 من طالبي الشغل من هذه الأصناف الذين يبلغ عددهم 6900 متخرج يضاف إليهم متخرجو هذه السنة وعددهم 1200. وأكد أن الوزارة تعمل ما في وسعها لإحداث المزيد من الوظائف الجديدة ودعم الانتدابات.

من ناحية أخرى أعدت الوزارة مشروع مرسوم سيصدر قريبا ويقضي باعتماد مبدأ الانتخاب لتشكيل الهيئات المسيرة والمديرة للهياكل الرياضية من جمعيات وجامعات ورابطات. كما ستتخذ إجراءات قانونية في القريب للنهوض بالرياضة النسائية من خلال إحداث إدارات فنية صلب كل جامعة رياضية تختص بتنمية الرياضة النسائية.

متابعة: صالح بن حمادي

الصريح 13 جويلية 2011
صفحة 9